مجلد 31، عدد 2، مايو 2024

كلمة العدد

تحديات النشر العلمي في المجلات المحكمة: أخطاء شائعة في الكتابة العلمية يمكن تفاديها لتجنب عدم قبول الورقة العلمية للنشر

صبري بوبكر
مدرسة نورماندي للأعمال، فرنسا
جامعة سوانزي، المملكة المتحدة

نصار بن صالح النصار
جامعة القصيم
المملكة العربية السعودية

تحتل الأوراق العلمية المنشورة في الدوريات العلمية المحكمة مكانةً محوريةً بين أجناس الكتابة العلمية الأخرى؛ كالكتب الدراسية والمرجعية، فتلك الأوراق تمثِّلُ الوسيلة الرئيسة للتواصل بين الباحثين والمختصين في أيِّ فَرع من فروع المعرفة؛ حيث يُنشَرُ عبر هذه القناة أهمُّ الاكتشافات العلمية التي تركَتْ عظيمَ الأثرِ على مناحي الحياة حتى يومنا هذا.

ولا شك أنَّ المتأمّل يُدركُ أنَّ التمايز والمحوريةَ التي تتمتَّع بها الأوراق العلمية –بوصفها جنساً من أجناس الكتابة العلميَّة– منوطٌ بالرصانة العلميَّة التي تكتسبها جرّاء خضوعها لمراجعة مستقلة ومستوفية من الأقران المتخصصين في ذات المجال البحثي للورقة العلمية. وقد منحَتْها تلك الرصانةُ الثقةَ والقَبول، ممّا جعلها منبراً لنشر الفتوحات العلمية بلغةٍ تتخطى الحدود الجغرافية والخصوصيات الثقافية.

وبسبب ما حظِيَتْ به هذه الأوراق المُحَكّمة من احترام في الأوساط الأكاديمية، فقد أصبحت المَحَكَّ الرئيس للتقدُّم في السلك الأكاديمي، والتدرج في الرتب الأكاديمية، والحصول على المنح البحثية والمكافآت والجوائز العلمية. ويتعدى الأمر المسارَ المِهْنيَّ للأكاديميين ليمتد إلى سمعة المؤسسة الأكاديمية ومكانتها؛ حيث أضحى النتاج العلميُّ المنشور في أوعية النشر العالمية مؤشرَ أداءٍ مهمّاً، ومحدِّداً أساسياً لتمايُز الجامعات في التصنيفات العالمية (Li & Yin, 2023; N.K et al., 2018; Vernon et al., 2018).

وبناءً على ما تقدم، يسعى الباحثون نحو إتقان هذا الجنس من أجناس الكتابة على اختلاف مشاربهم. ولا شك بأن إدراك الإتقان محفوفٌ بالتحديات قطعاً، لا سيّما في علم الاقتصاد بكافة فروعه؛ حيث تزايدت التحديات التي تواجه الباحثين عند محاولة نشر بحوثهم في الدوريات العلمية المرموقة.

في هذا السياق، يشير Berk et al. (2017) إلى زيادة متطلبات النشر العلمي عن طريق التوسُّع في عملية التحكيم في المجلات الأكاديمية في علم الاقتصاد؛ حيث أصبحت الدوريات العلمية تتطلب المزيد من المراجعات التي تشمل اختباراتٍ ثباتٍ متنوعةً وإضافاتٍ أخرى على الورقة الأصلية. وقد أدى ذلك إلى تضاعف طول الورقة المنشورة ثلاثَ مراتٍ بالمتوسِّط مقارنةً

بنظيراتها المنشورة في السبعينيات من القرن المنصرم (Card & DellaVigna, 2013)، وأدّى ذلك أيضاً إلى زيادة المدة التي يستغرقها القرارُ المبدئي للتحكيم من شهرين إلى ما بين ثلاثة وستة شهور خلال العقود الأربعة الماضية (Azar, 2007)، إضافة إلى ارتفاع احتمال رفضِ الورقة إذا لم يسبق للباحث التسليم إلى دورية علمية، وفضلاً عن انخفاض احتمال قَبول الورقة من أول محاولة لنشر البحث، بل إنَّ الأمر يتطلب محاولتين على الأغلب قبل قَبول الورقة للنشر (Clain & Leppel, 2018).

ولعل القارئ الكريم يتساءل عن الكيفية التي يمكن عن طريقها مواجهة هذه التحديات. فبعد إكمال دراساته العليا أو أثناء انخراطه فيها قد يثور لديه تساؤل مفاده: ألا تكفي المعارف المكتسبة في النطاق البحثي المتخصص بمضامينها المتعددة من نظريات وطرقِ بحث وتقنيات إحصائية وأدبيات متراكمة لكتابة أوراقٍ بحثية رصينة ونشرها في دوريات علمية مرموقة. الإجابة المختصرة هي أن تلك المعارف تمثل شرطاً ضرورياً وغير كاف للنشر العلمي. فتطبيق هذه المعارف والمهارات على أرض الواقع يتطلب صقل المهارات المكتسَبة عن طريق ممارسة النشر العلمي.

يشير الاقتصادي الشهير Varian (2001) في هذا الصدد بأن البحث العلمي يتركُ أثراً إذا تم إيصاله إلى المتلقي بنجاح، لذا كان من الأهمية بمكان معرفة المتلقي. ويتأتى ذلك عن طريق معرفة المجالات العلمية التي تركز عليها الدوريات العلمية المتخصصة؛ عن طريق الانخراط في قراءة الأبحاث العلمية المقدمة للنشر في تلك الدوريات وتحكيمها؛ حيث تساعد هذه الممارسات في الوصول إلى تصورٍ مبدئيّ للمزالق المؤدية إلى رفض الورقة البحثية أو تأخر قَبولها للنشر؛ بسبب الحاجة إلى إجراء مراجعات وتحسينات جوهرية. ولا شك بأن حصر هذه الأخطاء أو المزالق ناهيك عن تجنبها أمرٌ بعيد المرام مهما بلغت خبرة الباحث، ولكن ما لا يُدرَكُ كلُّه لا يُترك جُلُّه.

لذا فقد اجتهدنا في جمع هذه المزالق أو الأخطاء الشائعة وتصنيفها في أربعة مباحثَ رئيسة تُحاكي مكونات الورقة العلمية المتعارَف عليها، إضافة إلى مبحث خامس يتناول مزالق أخرى تتعلق بأخلاقيات البحث العلمي والاعتبارات اللغوية والشكلية للبحث. ونختتم هذه الورقة بتلخيص ما تقدم ذكره -مع التذكير بحدود هذه الورقة-، وسردٍ لبعضِ المصادر المفيدةِ لمن يريدُ الاستزادة.

الأخطاء الشائعة في مقدمة البحث ومراجعة الأدبيات

ولعل أبرز الأخطاءِ الشائعة في هذا السياق تتمثّلُ في عدم وضوح سؤال البحث، ويتجلى ذلك في العجز عن تحديدِ السؤالِ الأساسي للبحث، مما يفضي إلَى صياغة غير واضحة لفروض البحث المنبثقة منه، وتؤدّي ركاكةُ الصياغة بالمُحصِّلةِ إلى تصعيب مَهمّة القرّاء في التعرف إلى هدف الدراسة وتقييم مساهماتها في المجال.

ومن أهمِّ الخصائص التي يتّسم بها سؤال البحث غيرُ المحدد هي الإفراط في الإسهاب وتناولُ عدةِ قضايا في آن معاً، أو على النقيض من ذلك، قد يكون سؤالُ البحث مُفرِطاً في

الإيجاز والتقييد إلى حد يحجِّم أهميةَ الدراسة ويثير الشكوك حول جدوى القيام بها ابتداء. وفي أحيانٍ أخرى، يكمنُ ضعفُ السؤال البحثي في عدم بيانه لمتغيِّرات البحث والعلاقات المراد التطرق إلى دراستها.

ولتجنب ذلك؛ يجدر بالباحث تخصيص وقتٍ كافٍ لصياغة سؤال البحث قبل المضي قدُماً في الدراسة. ويجدُرُ به التحقق من أن سؤال البحث محددٌ تماماً، وقابلٌ للقياس، وقابلٌ للبحث ومنبثقٌ من الإطار النظريِّ للدراسة ومراجعة الأدبيات، مما يخلق سرداً متماسكاً. حيث إنَّ سؤال البحث المحدد جيداً يعمل كخريطة طريق للدراسة بأكملها، فعلى ضَوئه تُشتَقُّ فروضُ البحث، وتُصمَّمُ المنهجية، وتُفسَّرُ النتائج، كما أنّه يسهِّل على القرّاء والمحكِّمين إدراكَ أهمية البحث وتقييمَ مساهماته العلمية. لذلك؛ إن استثمار الوقت الكافي في صياغة السؤال البحثي بوضوحٍ ودقةٍ أمر بالغ الأهمية لتيسير النشر العلميِّ.

ويضافُ إلى عدم وضوح سؤال البحث تجاهلُ تحديد الفجوة البحثية في الأدبيات الحالية التي يهدف البحث إلى ردمها، ناهيك عن عدم تقديم تبريرٍ كافٍ لأهمية سؤال البحث ومدى استحقاقه للدراسة. أو على النقيض من ذلك، قد يقع الباحث في شَرَك المبالغة في تعظيم المساهمات الهامشية للبحث عن طريق ادّعاء الجِدّة والأصالة، في حين أن القضايا التي يهدف البحث إلى معالجتها قد سبق التطرق لها وباستفاضةٍ في الدراسات السابقة. والسببُ في ذلك قد يكمن في إغفال بعض الدراسات بسبب محدودية الاطلاع على الأدبيات، أو قد ينجم عن ليِّ أعناق نتائج الدارسات المستشهَد بها، مما يؤدي إلى حُجَج واهية، أو عن الاستشهاد بأدبيات قديمة ضعيفة الصلة بموضوع البحث. لذا يتعين على الباحث عدمُ الاكتفاء بتلخيص الدراسات السابقة المرتبطة بدراسته، بل يجدر به مراجعة الأدبيات مراجعةً شاملةً ومستفيضةً، وبعينٍ ناقدة متجردة من التحيز إلى اتجاهٍ دون غيره، موازناً بين عمق المراجعة وشموليتها؛ عن طريق تجنب المبالغة في الاستشهاد بأوراق كثيرة لإبهار المحكِّمين، بل يجدر به انتقاء الأوراق المحورية في الأدبيات؛ بما يدعم الحجج التي يثيرها في بحثه؛ ذلك ليقنع القراء والمحكمين بسعة اطلاعه ومواكبته للدراسات الحديثة والأحداث الراهنة وانتقائيته ونزاهته العلمية، وقدرته على إثراء المجال البحثي.

الأخطاء الشائعة في منهجية البحث

ومن أكثر هذه الأخطاء وضوحاً عدمُ تقديم الباحث لوصف مفصَّل للبيانات المستخدَمة في الدراسة، بما في ذلك مصادر البيانات، وحجم العينة، والإطار الزمني للدراسة. وبطبيعة الحال فإن عدم الإفصاح عن حجم العينة وأسلوب المعاينة الإحصائية يثير شكوكاً حول قوة الاختبارات الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات وتحيز النتائج. بالإضافة إلى ذلك، فإن عدم تقديم تفاصيل حول الإطار الزمني للبيانات ينعكس على الأهمية الزمنية للنتائج.

ويضاف إلى الغموض في وصف البيانات، عدمُ تقديم تعريفٍ إجرائيٍّ لمتغيرات الدراسة ومدى وثاقة صلتها بسؤال البحث، إضافة لإغفال ذكر الأداة المستخدمة عند جمع البيانات

الأولية؛ ويؤدي ذلك إلى إثارة التساؤلات حول صدق القياس وثباته، ويُصعِّبُ مقارنةَ نتائج الدراسة بالدراسات السابقة.

ويضاف إلى تلك الأخطاء المتمثلة في الغموض، مزالقُ أخرى تكمن في استخدام نماذج معقدة دون تبرير مقنع أو حاجة ملحة تفرضها طبيعة البيانات أو سؤال البحث؛ لذا يُستحسن التحققُ من إمكانية النَّماذج الأكثر بساطةً من الحصول على نتائج يمكن التعويل عليها دون تضحيةٍ بعمقِ التحليل وثرائه.

لكن يجدر بالباحث أيضاً عدمُ التفريط، وذلك بتجاهل متغيراتٍ ضابطة قد يؤدي حذفُها من النموذج إلى الوقوع في التحيز، ويقودُنا ذلك إلى تجنُّب التعويلِ على نموذج أوحد، ما لم يدعم ذلك تبريرٌ قويٌّ نابعٌ من إطارٍ نظريٍّ واسع القَبول، دون اعتبارٍ لاختباراتِ الثبات؛ مما يثير الشك حول ثبات نتائج الدراسة وموثوقيتها. لذا يتعين على الباحث وصف بيانات الدراسة بالتفصيل، وتقديمُ شرحٍ وافٍ عن طريقةِ جمعِها وقياسِها، مع تقديم تعريفٍ إجرائيٍّ لمتغيرات الدراسة، والإشارةِ صراحةً إلى أي حساباتٍ أو معالجاتٍ وسيطةٍ أُجريَتْ عليها. كذلك يجدرُ به تقديمُ تبريرٍ مقنعٍ للنموذج المستخدَم والمواربةِ بين البساطة والتعقيد وتجنُّب الاعتماد على نموذج أوحد دون إخضاعه لاختبارات حساسة؛ وذلك لتمكين القرّاء والمحكِّمين من تقييم معوِّليهِ وثبات النتائج والتحقق من قابليتها للتكرار فيما لو رغبوا بذلك.

الأخطاء الشائعة في تحليل البيانات وتقديم نتائج البحث

لعل أكثر هذه الأخطاء لفتاً للأنظار عدمُ تقديم إحصائيات وصفية تتلاءم مع مستوى قياس المتغيرات، وتعكس خصائصَها الإحصائية؛ مثلَ مقاييسِ النزعة المركزية (الوسط الحسابي، والوسيط، والمنوال)، ومقاييس التشتت (الانحراف المعياري والمدى)، والرسوم البيانية البسيطة؛ كالمدرج التكراري والتمثيل البياني للسلاسل الزمنية. حيث تُمكِّن هذه الاحصائيات الوصفية -رغم بساطتها- من التعرف إلى احتمالية وجود قيم شاذة أو بيانات ناقصة أو قراءاتٍ غير منطقية، قد تشير إلى أخطاءٍ في عملية جمع البيانات أو إدخالها، أو ربما تفرضُ على الباحث تعديلَ النموذج البحثي أو الأسلوب الإحصائي المستخدم بما يتوافق مع طبيعة البيانات. وبالانتقال إلى نتائج تقدير نموذج الدراسة، قد يقع الباحثون في مزالقَ أخرى تتمثل في التفسير الخاطئ لنتائج الدراسة؛ مما يفضي إلى استخلاص استنتاجاتٍ غير صحيحة أو واسعةِ النطاق من النتائج الإحصائية، أو الوقوع تحت تأثير الهالة الذي ينجم عن الاعتماد -حصرياً- على المعنوية الإحصائية دون إعارة الانتباه للأهمية الاقتصادية للنتائج؛ مما يفضي إلى إغفال المضامين الواقعية للنتائج ومناقشتها في سياقاتها المتصلة.

ولتجنب الوقوع في هذه الهفوات يجب على الباحثين الحرصُ على تقديم إحصائياتٍ تلخِّص خصائص المتغيرات، مع تدعيمِها بالرسوم البيانية الواضحة، مما ينعكس على تنويرِ الباحث حول الأسلوب الاحصائي المناسب. كذلك يجدر بالباحث الحرص على تفسير النتائج تفسيراً صحيحاً ومقارنتها بتلك المنشورة في الدراسات السابقة؛ للتحقق من معقوليتها وتجنب

المبالغة في الاعتماد على المعنوية الإحصائية فقط، بل يجب على الباحث محاولةُ إدراك الدلالة الاقتصادية للنتائج وما تحمله من مضامين واقعية مهمة للباحثين وواضعي السياسات والممارسين على حد سواء.

الأخطاء الشائعة في مناقشة النتائج وخاتمة البحث

لعل أهم ما يتبادر إلى الذهن من هذه الأخطاء هو ضعفٌ في الربط بين نتائج تحليل البيانات والإطار النظري للبحث أو الأدبيات المتصلة به. ولا شك بأنّ هذه الفجوة بين النتائج والأدبيات السابقة تعيق التعرف إلى مساهمة الورقة في المجال البحثي، وذلك لانفصال نتائج الورقة عن سياقها المتمثِّل في المعرفة المتراكمة من الدراسات السابقة.

وينجم عن تجاهل مناقشة نتائج البحث على ضوء سياقها المتمثل في الإطار النظري أو الأدبيات السابقة – ميلٌ في البحث إلى إهمال التفسيرات البديلة للنتائج، مما يُضفي على البحث نوعاً من التحيُّز وضيق الأفق. وقد يؤدي ذلك أيضاً إلى عدم الإشارة إلى قيود الدراسة، وتتمثل هذه القيود في نقاط القصور في منهجية البحث وتأثيرها على نتائج البحث وتفسيرها.

إضافة إلى ما سبق، يمثل الاكتفاءُ بسرد نتائج البحث دون مقارنتها بنتائج البحوث السابقة –ومن باب أولى عدمُ الوقوف على المضامين الواقعية للنتائج ومدى انعكاسها على وضع السياسات– خطأً شائعاً يعطل الاستفادة من نتائج البحوث العلمية خارج الأوساط الأكاديمية.

ولتجنب هذه المزالق، يتعين على الباحثين مناقشة نتائج أبحاثهم على ضوء الأدبيات السابقة؛ ليتضح مدى إسهام الدراسة وإثرائها للأدبيات القائمة، كذلك دمج التفسيرات البديلة لنتائج الدراسة ومناقشة قيودها بشفافية واقتراحُ معالجتها في بحوث مستقبلية إما في سياقات مختلفة أو بنماذجَ أو طرقٍ إحصائية بديلة؛ مما يزيد من مصداقية البحث وموثوقيته. وأخيراً وليس آخراً، الحرصُ على تقديم توصياتٍ عمليةٍ مبنيةٍ على نتائج البحث لصانعي السياسات أو الممارسين، حتى لا يكون البحث حبيساً في الأوساط الأكاديمية.

أخطاء أخرى

لا تقل هذه المزالق خطورةً عمّا سبقَها، ولعل أبرزها تلك الأخطاءُ المتعلقة بمخالفة الأخلاقيات والأعراف الأكاديمية؛ وتتمثل في ارتفاع نسبة الاقتباس؛ الذي سببُه عدمُ بذل الباحث الجهدَ الكافي لفهم الأدبيات وإعادة صياغتها بأسلوبه، مصحوبةً بضعف التوثيق أو العزو لمصادرَ ليستْ ذات صلة بالبحث. إضافة إلى ذلك، هناك خطأٌ يتمثَّل بتقديم الباحث طلباً لنشر ذات الورقة البحثية في أكثرِ من مجلة.

ولا شك بأن هذه التصرفات، في حال اكتشافها، تثيرُ حفيظةَ هيئات التحرير في المجلات العلمية المحكَّمة، وقد يتعدّى ضررُها –بعدَ عدم قَبول البحث– إلى فرض عقوباتٍ على الباحث وحرمانه من النشر في تلك المجلات في المستَقبل.

يُضاف إلى الاعتبارات الأخلاقية آنفة الذكْر اعتباراتٌ تتعلَّقُ بسلامة اللغة ووضوحها وخلوِّها من الأخطاء النحْوية والإملائية. وقد أشارت نتائج إحدى الدراسات العلمية أن النسخة المدققة لغوياً من ذات الورقة تتمتع بفرص أعلى لقبول النشر من النسخة الأولية غير المدقّقة (Feld et al., 2024). كذلك يتعين على الباحث أن يولي المتطلبات الشكلية للمجلة -مثل التعليمات بشأن تنسيق الورقة وعدد الكلمات المسموحة ونمط التوثيق- اهتماماً كافياً حتى يتجنب عدمَ قَبول الورقة أو تأخيرَ نشرها.

الخاتمة

ختاماً، يجدر بنا القول في هذه المرحلة بأن قائمة الهفوات الشائعة التي أوردناها لا تعدُّ -بأيِّ حال من الأحوال- حصراً للمزالق التي قد يقع فيها الباحثون عند إجراء أبحاثهم. وعلى الرغم من ذلك، يمكن أن نعُدَّها مذكِّرةً موجَزةً لتحسين الكتابة الأكاديمية للباحثين المبتدئين؛ عن طريق الحرص على تجنُّب ما ذكرناه من أخطاءٍ شائعةٍ تشمل جميع مراحل كتابة الورقة العلمية.

وبما أن هذه المقالة الإرشادية تميل إلى الإيجاز، فلا شك لدينا بأنها قد تثيرُ فضول القارئ للاستزادة عن بعض الجزئيات المتعلقة بأصول الكتابة العلمية للأوراق البحثية أو بمنهجية البحث وتحليل البيانات.

ونحن إذ نكتب هذه المقالة، نأمل أن تكون باكورةً لمقالاتٍ أكثرَ عمقاً، تتناول القضايا المنهجية في إعداد الأبحاث العلمية باللغة العربية وكتابتها. ونختتم هذه الورقة بإحالة القرّاء الراغبين في الاستزادة إلى قراءة بعض المراجع المتخصصة أو المصادر الأخرى التي نلخصها في جدول (1).

جدول 1

بعض المراجع المقترحة لتجنب الأخطاء الشائعة في كل مكونٍ من مكونات الورقة البحثية

الخطأ الشائع	بعض المصادر المساعدة على تجنبه
الأخطاء الشائعة في مقدمة البحث ومراجعة الأدبيات	يعدُّ حسيني وفرغلي (2023) مرجعاً شاملاً ومختصراً باللغة العربية. وأما المصادر المكتوبة باللغة الإنجليزية فهي كثيرة ولعل أبرزها Dudenhefer (2009) و(2020) Nikolov.
الأخطاء الشائعة في منهجية البحث	يعدُّ Sekaran and Bougie (2016) من الكتب المشهورة في مناهج البحث، ويوجد ترجمة إلى العربية لإصدار سابق من هذا الكتاب (سيكاران، 1998). وإذا كان الباحث يعتمد على بيانات ثانوية فيجدر به الرجوع إلى أحد المراجع في الاقتصاد القياسي ومن أبرزها Angrist and Pischke (2015)، وغيره من الكتب الميسرة مثل Brooks (2019) ولهذا الكتاب ترجمة إلى اللغة العربية (بروكس، 2020).

تابع/ جدول 1
بعض المراجع المقترحة لتجنب الأخطاء الشائعة في كل مكونٍ من مكونات الورقة البحثية

الخطأ الشائع	بعض المصادر المساعدة على تجنبه
الأخطاء الشائعة في تحليل البيانات وتقديم نتائج البحث	كما سبقت الإشارة إليه أعلاه
الأخطاء الشائعة في مناقشة النتائج وخاتمة البحث	حسيني وفرغلي (2023) ومراجع أخرى باللغة الإنجليزية منها Dudenhefer (2009) و Nikolov (2020).
أخطاء أخرى	الاطلاع على سياسات المجلة وإرشادات المؤلف في الدورية العلمية المستهدفة، والتحققُ من نسبة الاقتباس عن طريق استخدام البرمجيات المخصصة لذلك مثل ©iThenticate. وفيما يتعلق بالجانب اللغوي، يُستحسن الاستعانة بمدقق لغوي متخصص لضمان خلو الورقة البحثية من الأخطاء الإملائية والنحوية.

المراجع

سيكاران، أوما. (1998). *طرق البحث في الإدارة: مدخل بناء المهارات البحثية* (إسماعيل بسيوني وعبدالله العزاز، نقلاً إلى العربية). دار جامعة الملك سعود للنشر. https://ksupress.ksu.edu.sa/Ar/Pages/BookDetails.aspx?BookID=2111

[Sekaran, O. (1998). *Research methods for business: A skill-building approach* (Basyouni, I. & Al-Azzaz, A. Translated into Arabic). King Saud University Publishing House. (in Arabic)] https://ksupress.ksu.edu.sa/Ar/Pages/BookDetails.aspx?BookID=2111

بروكس، كريس. (2020). *الاقتصاد القياسي التمهيدي للمالية* (عبدالله محمد المالكي ووليد المنصف العمراني، نقلاً إلى العربية). دار جامعة الملك سعود للنشر. https//:ksupress.ksu.edu.sa/Ar/Pages/BookDetails.aspx?BookID2145=

[Brooks, C. (2020). *Introductory econometrics for finance* (Al-Maliki A, M., & Al-Omrani, W., A. Translated into Arabic). King Saud University Publishing House. (in Arabic)] https://ksupress.ksu.edu.sa/Ar/Pages/BookDetails.aspx?BookID=2145

حسيني، خالد، وفرغلي، نرمين. (2023). مكونات الورقة البحثية. *المجلة العربية للعلوم الإدارية*، *30*(2)، 269–273. https://doi.org/10.34120/ajas.v30i2.1189

[Hussainey, Kh., & Farghaly, N. (2023). The structure of a research paper. *Arab Journal of Administrative Sciences, 30*(2), 415–420.] https://doi.org/10.34120/ajas.v30i2.1189

Angrist, J. D., & Pischke, J. S. (2015). *Mastering metrics: The path from cause to effect*. Princeton University Press.

Azar, O. H. (2007). The slowdown in first-response times of economics journals: Can it be beneficial? *Economic Inquiry, 45*(1), 179–187. https://doi.org/10.1111/j.1465-7295.2006.00032.x

Berk, J. B., Harvey, C. R., & Hirshleifer, D. (2017). How to write an effective referee report and improve the scientific review process. *Journal of Economic Perspectives, 31*(1), 231–244. https://doi.org/10.1257/jep.31.1.231

Brooks, C. (2019). *Introductory econometrics for finance*. Cambridge University Press.

Card, D., & DellaVigna, S. (2013). Nine facts about top journals in economics. *Journal of Economic Literature, 51*(1), 144–161. https://doi.org/10.1257/jel.51.1.144

Clain, S. H., & Leppel, K. (2018). Patterns in economics journal acceptances and rejections. *The American Economist, 63*(1), 94–109. https://doi.org/10.1177/0569434517732542

Dudenhefer, P. (2009). *A guide to writing in economics*. Duke University Press.

Feld, J., Lines, C., & Ross, L. (2024). Writing matters. *Journal of Economic Behavior & Organization, 217*, 378–397. https://doi.org/10.1016/j.jebo.2023.11.016

Li, H., & Yin, Z. (2023). Influence of publication on university ranking: Citation, collaboration, and level of interdisciplinary research. *Journal of Librarianship and Information Science, 55*(3), 828–835. https://dx.doi.org/10.1177/09610006221106178

N. K. S., Mathew K, S., & Cherukodan, S. (2018). Impact of scholarly output on university ranking. *Global Knowledge, Memory and Communication, 67*(3), 154–165. https://doi.org/10.1108/GKMC-11-2017-0087

Nikolov, P. (2022). *Writing tips for economics research papers – 2021-2022 edition* (IZA DP No. 15057). IZA – Institute of Labor Economics.

Sekaran, U., & Bougie, R. (2016). *Research methods for business: A skill-building approach* (7th ed.). John Wiley & Sons.

Varian, H. R. (2001). What I've learned about writing economics. *Journal of Economic Methodology, 8*(1), 131–134. https://doi.org/10.1080/13501780010023298

Vernon, M. M., Balas, E. A., & Momani, S. (2018). Are university rankings useful to improve research? A systematic review. *PloS One, 13*(3), e0193762. https://doi.org/10.1371/journal.pone.0193762